



PROVISIONAL

A/32/PV.86  
30 November 1977

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثانية والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السادسة والثمانين

المعدودة بالمقرر في نيويورك

يوم الأربعاء ٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٧ ، الساعة ١٠ / ٣٠

( يوغوسلافيا )

السيد موجسوف

الرئيس :

— قضية فلسطين [ ٣٠ ] ( تابع ) :

( أ ) تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ؛

( ب ) مشروعاً قرارين

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي إرسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل إلى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات " :  
Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,  
Room A-3550 مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

وحيث أن هذا المحضر وزع في ١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٧ ، فإن التاريخ النهائي لقبول التصحيحات سيكون ٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٧ .  
فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيداً تاماً تيسيراً لانجاز العمل .

77-72511/A

افتتحت الجلسة في الساعة ١١/١مواصلة نظر البند ٣٠ من جدول الأعمالقضية فلسطين :

- ( أ ) تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/32/35) ؛  
 ( ب ) مشروعا القرارين (A/32/L.39 و A/32/L.40) .

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : قبل أن أعطي الكلمة للمتحدث الأول هـذا الصباح ، أود أن اذكر الأعضاء بأن قائمة المتكلمين في البند ٣٠ سوف تقفل اليوم في الساعة ١٨/٠ .

السيد جورج ( الهند ) ( الكلمة بالانكليزية ) : ان الهند عضو في اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، وتقرير تلك اللجنة مطروح الآن على الجمعية العامة . ونود أن نوضح أن تقرير اللجنة هو تقرير مؤقت ، لأنه يتعين على مجلس الأمن وعلى الجمعية العامة أن يعتمدا التدابير المناسبة من أجل تسوية قضية فلسطين .

وأود كذلك أن أستري الانتباه الى أن التقرير قد صيغ من جانب اللجنة ، مع ايلائها الاعتبار الأمين للولاية المحدودة التي أنيطت بها من جانب الجمعية العامة . ولقد أخذت اللجنة في الاعتبار ، ان كان ذلك من واجبها ، جميع القرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن ، وبخاصة قرارى مجلس الأمن رقمي ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) . ان توصيات اللجنة تعد دليلا على منهجها العملي ازا\* تسوية مشكلة مركبة ، ازادات تعقدا نتيجة اللجوء المتكرر الى القوة .

ويشكل تقرير اللجنة - في رأينا - مجرد الخطوة الاولى نحو تسوية سلمية لقضية فلسطين . ان اللجنة لم يكن في امكانها أن تفعل أكثر من الاشارة الى الخطوة الاولى ، لأن الخطوتين الثانية والثالثة والخطوات التالية ، سوف تعتمد دون شك على الاجراء\* الذى سيأخذها مجلس الأمن والجمعية العامة . وبهذا المعنى ، نتوقع من مجلس الأمن ، أن يبحث بتقريرها اللجنة ، بالاستناد الى قراره رقمي ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، فضلا عن مسألة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، وكيف ومتى وأين تتم ممارسة تلك الحقوق .

ان الآراء التي تم التعبير عنها حتى الآن ، في مجلس الأمن ليست كاملة ، لأن المجلس قد أرجأ الموضوع لمزيد من البحث في مرحلة لاحقة . ومع ذلك ، فان المناقشة الواقعة الى الآن في مجلس الأمن ، قد أشارت الى تأييد الأغلبية لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف . الا أن قواعد النظام الداخلي لمجلس الأمن لا تعطي أية قدسية معينة لآراء الأغلبية ما لم تحصل على موافقة الأعضاء الدائمين في المجلس .

ولن أطيل في الحديث المأساوي لفلسطين . ومع ذلك ، سوف أشرح تاريخيا أن حركة استقلال فلسطين من الحكم البريطاني كانت جزءا من الحركة العالمية التي تضمنت أيضا حركة الهند القومية من أجل الاستقلال . ان فلسطين قد وضعت تحت الادارة البريطانية وفقا للانتداب الذي عهدت به اليها عصبة الأمم . ان التصرف النهائي في اقليم فلسطين الواقع تحت الانتداب ، قد طرح على الأمم المتحدة من جانب الدولة الاستعمارية السابقة . ان آثار تقسيم فلسطين من جانب الأمم المتحدة ، ماتزال أمامنا ، وماتزال تشكل جذور النزاع في الشرق الأوسط . ولن تتم تسوية سلمية دائمة في المنطقة ، ما لم تشمل حلا عادلا لقضية فلسطين .

لقد قال هانز كلسن ، أحد عمد القانون الدولي ، ما يلي بشأن فلسطين :

" في اللحظة التي انسحبت فيها حكومة المملكة المتحدة من فلسطين ، أصبح لهذا الاقليم المركز القانوني لانعدام وجود دولة ، حتى اقيمت دولة اسرائيل الجديدة ، واعترفت بها دول أخرى . ولكن ذلك الجزء من فلسطين الذي لا يخضع لاسرائيل قانونا ، سيظل اقليما لا توجد عليه دولة الى حين اقامة حكومة معترف بها هناك " .

ان الخطوة الاولى نحو تسوية قضية فلسطين ، هي اذن انسحاب اسرائيل من اراضي احتلتها أثناء نزاع ١٩٦٧ . وبعد ذلك فقط ، سوف يتمكن الشعب الفلسطيني بحرية من ممارسة حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف . ان حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ، بما في ذلك حقه في تقرير المصير وفي دولة خاصة به ، يجب أن يعترف بها مجلس الأمن . ومن البديهي انه من الضروري ان تدعي منظمة التحرير الفلسطينية للاشتراك في أية مفاوضات من أجل تسوية سياسية على أساس القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) .

اننا نؤيد مشروعى القرارين المطروحين على الجمعية العامة . ويجب أن تواصل اللجنة المعنية بقضية فلسطين عملها ، لأن المشكلة ما تزال بعيدة عن الحل . ومن الضرورى انشاء وحدة خاصة لدى الأمانة ، لأن اللجنة لا يتوفر لها الآن العدد الكافى من الموظفين . وازاء الطابع السياسى لهذه القضية ، وأمام طرحها على مجلس الأمن فى الوقت ذاته ، سوف يقوم الأمين العام ، دون شك ، بانشاء الوحدة الخاصة - التى أشرت اليها - فى الإدارة المناسبة من الأمانة .

السيد كريم ( أفغانستان ) ( الكلمة بالانكليزية ) : ان موقف وفد بلادى فيما يتعلق

بقضية فلسطين معروف من قبل هذه الجمعية الموقرة . ونحن نشارك الرأى القائل بأن قضية فلسطين تمثل جوهر مشكلة الشرق الأوسط ، ولا يمكن التوصل الى حل دائم دون أن تؤخذ فى الاعتبار التطلعات المشروعة للشعب الفلسطينى .

وكما نعرف جميعا منذ ثلاثين عاما ، فان فلسطين قد تم تقسيمها بموجب قرار من الأمم المتحدة ، وشرد أهلها وتم احتلال بلادهم من قبل شعب أجنبى . وعلى ضوء هذه الحقيقة الواضحة ، فان الأمم المتحدة تتحمل مسؤولية جسيمة قبل الشعب الفلسطينى .

لقد وقعت أربع هروب فى الشرق الأوسط منذ انشاء اسرائيل فى فلسطين وتهجير سكان فلسطين من أرضهم . ان احتلال الأراضى العربىة من جانب اسرائيل فى حرب ١٩٦٧ ، واقامة المستوطنات غير المشروعة ، والاجراءات التى اتخذتها اسرائيل من أجل تخيير المعالم السكانية والجغرافية للأراضى المحتلة ، قد أعاقت أى تقدم من أجل التوصل الى حل عادل ودائم فى الشرق الأوسط . ان سياسة اسرائيل منذ نشأتها غير المشروعة ، هى سياسة توسعية ، وما تزال كذلك .

ان القضية الأساسية فيما يتعلق بهذه المشكلة ، تتمثل فى عجز الأسرة الدولية عن القيام بالمهمة الأساسية ، وهى اعادة الحقوق الوطنية والشرعية للشعب الفلسطينى بما فيها اقامة دولته المستقلة . ونحن نعرف جميعا أن احترام حقوق الفلسطينىين وتحقيق هذه الحقوق ، قد اشير اليه فى قرارات متعددة للأمم المتحدة . ونشير فيما يتعلق بذلك ، الى القرار ٣٢٣٦ (د-٢٩) . ان استخفاف اسرائيل وتحديتها لهذا القرار وللقرارات الأخرى للأمم المتحدة ، غير مقبول كلية ، وقد أدانه المجتمع الدولى .

ان وفد بلادى ، يؤيد توصيات اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطينى لحقوقه غير القابلة للتصرف ، والتى شكلت للاسهم فى اقامة تسوية وسلام عادل ودائم فى الشرق الأوسط .

واننا نأمل ان هذه التوصيات التي اعتمدها الجمعية العامة سوف يؤيدها مجلس الأمن .

انني انتهز هذه الفرصة للتعبير عن شكرنا للسيد فول من السنغال ، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، للطريقة السليمة التي ادار بها أعمال هذه اللجنة .

ان اهمية معالجة القضية الفلسطينية يعترف بها الجميع الآن ماعدا اسرائيل . وفي هذا الصدد ، فان وفد بلادى يرحب بالهتان المشترك الذى صدر في اول تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٧ عن الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والذى اعلن فيه ان حل هذه القضية يتضمن تأكيد حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف الذى يعتبر شرطاً اساسياً لاجاد تسوية شاملة لمشكلة الشرق الاوسط .

لقد اعتمدت الجمعية العامة مؤخراً قراراً هاماً متعلقاً بالحالة في الشرق الاوسط ، وقد طالبت الجمعية العامة ، في هذا القرار ، بالانعقاد السريع لمؤتمر جنيف مع مشاركة جميع الاطراف المعنية في صراع الشرق الاوسط ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني .

ان وفد بلادى يعتقد ان كل مفاوضات مقبلة من اجل اقامة سلم عادل ودائم في الشرق الاوسط يجب ان تشمل على الانسحاب الكامل لاسرائيل من جميع الاراضي المحتلة ، واعادة الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ، بما فيها حقه في تقرير المصير ، والاستقلال القومي ، واقامة الدولة الفلسطينية .

وفي النهاية ، فان وفد بلادى يعتقد ان حكومة اسرائيل يجب ان تبرهن وتعلن عن درجة عالية من التعاون في تنفيذ قرارات الجمعية العامة وذلك من اجل التوصل الى تحقيق سلم عادل ودائم في الشرق الاوسط . ووفد بلادى ليوثق من ان الجمعية العامة سوف تقوم بتحمل مسؤولياتها كاملة ، باتخاذ الاجراءات اللازمة لتأكيد الحقوق غير القابلة للتصرف لشعب فلسطين خلال دورتها الحالية .

السيدة أيدر ( منفوليا ) ( الكلمة بالروسية ) : ان الجمعية العامة تناقش مشكلة دولية ملحة ، الا وهي قضية فلسطين ، التي تتطلب حلا حاسما ، وهذه القضية ، كما يعلم السادة الاعضاء ، قد وردت في جدول اعمال منظمتنا بشكل او بآخر طوال ٣٠ عاما ، وان النجاح الملحوظ في الجهود التي بذلها المجتمع الدولي والرامية الى تحقيق حل عادل لقضية فلسطين قد اتضحت في نتائج مناقشة هذه القضية في الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة . وفي تلك الدورة بحثت قضية فلسطين من زواياها السياسية ، وقد تم اعتماد قرارين تاريخيين هامين ، الا وهما ، القرار ٣٢٣٦ ( د - ٢٩ ) والقرار ٣٢٣٧ ( د - ٢٩ ) ، اللذان اكدا الحقوق القومية غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ، بما في ذلك حقه في تقرير المصير ، والاستقلال القومي ، والسيادة . كذلك فان الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية يستند الى القانون الدولي ، وقد تم ايضا الاعتراف بهذه المنظمة على انها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني وحظيت بصفة المراقب في الامم المتحدة .

وعلى اية حال ، ولسوء الحظ ، فمذ اعتماد تلك القرارات لم يتم احراز اي تقدم نحو تطبيق حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف المعترف بها بصفة عامة ، ولم تتخذ اي تدابير من اجل تنفيذ احكام تلك القرارات . وان الشعب الفلسطيني لا يزال مقسما ومشردا في بلدان عديدة . فهناك اكثر من مليون نسمة من الشعب الفلسطيني يعيشون تحت الاحتلال الاسرائيلي . وفي هذا المقام ، فان وفد بلادى يعتبر انه من الضروري ان نؤكد على ان المسؤولية الاساسية لهذا الوضع يجب ان تتحملها اسرائيل ، التي تجاهلت القرارات العديدة التي اتخذتها الامم المتحدة ، ومطالب المجتمع الدولي ، والتي افسدت بعناد - وهتأيد من شركائها - تنفيذ قرارات الامم المتحدة الخاصة بالقضية الفلسطينية ومايجاد تسوية لمشكلة الشرق الاوسط ككل . ان سياسات الدوائر الحاكمة في اسرائيل ، المتجسدة في الرفض المتعمد للاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني التي كرس في قرارات الامم المتحدة والتي تعترف بالمشكل الشرعي للشعب الفلسطيني ، الا وهي منظمة التحرير الفلسطينية ، ومواصلة سياسة الضم في الاراضي العربية المحتلة ، فان تلك السياسات تعد عقبات خطيرة في طريق ايجاد تسوية عادلة وشاملة لمسألة الشرق الاوسط ، وفي حل مشكلة فلسطين ، التي هي في الحقيقة جوهر أية تسوية .

وفي ضوء ما ذكرته ، فإن وفد بلادى يعتبر ان الامم المتحدة يجب ان تبذل قصارى جهدها من اجل تشجيع تحقيق حل عادل لمشكلة فلسطين ، بما يتماشى مع تطلعات ذلك الشعب ، ومبادئ الميثاق ، والقرارات الصادرة عن الامم المتحدة .

ان موقف بلادى بالنسبة لقضية فلسطين والقضايا المتصلة بها قد تم التعبير عنه عدة مرات اثناء مناقشات الجمعية العامة وغيرها من هيئات الامم المتحدة . وان الموقف الدائم لبلادى منفوليا حول قضية فلسطين بصفة خاصة ، ومشكلة الشرق الاوسط ككل ، قد تأكد من جديد في البيان الذى القاه وزير خارجية جمهورية منفوليا الشعبية اثناء المناقشة العامة في الجمعية العامة يوم ٣٠ أيلول / سبتمبر هذا العام . والآن نود ان نعيد التأكيد على ان الشروط الضرورية لتحقيق تسوية عادلة ودائمة لازمة الشرق الاوسط ، هي ، الانسحاب غير المشروط للقوات الاسرائيلية من جميع الاراضي العربية التى احتلتها عام ١٩٦٧ ، وتنفيذ الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب العربي الفلسطينى في تقرير المصير ، بما فى ذلك حقه فى انشاء دولته الخاصة به ، وضمان الوجود المستقل لجميع دول المنطقة . واننا نعتبر ان بحث جميع جوانب تسوية مشكلة الشرق الاوسط ، واتخاذ القرارات المشتركة على اساس من التفاهم المتبادل المقبول ، يجب ان يتم فى اطار مؤتمر جنيف للسلم فى الشرق الاوسط ، باشتراك جميع الاطراف المعنية مباشرة ، بما فى ذلك ممثلى منظمة التحرير الفلسطينية الذين يجب ان يتمتعوا بحقوق متساوية مع المشاركين الآخرين فى المؤتمر .

وختاماً ، فإن وفد بلادى يود ان يشيد بالعمل الذى اضطلعت به اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطينى لحقوقه غير القابلة للتصرف .

السيد باولاك ( بولندا ) ( الكلمة بالانكليزية ) : ماتزال القضية الفلسطينية منذ ثلاثين عاما تحتل مركز الصدارة بين القضايا التي تعالجها الأسرة الدولية . ولكن هذا الوقت لم يسمح لنا بحل هذه القضية الصعبة ، بل على العكس من ذلك فان هذه القضية قد تعقدت أكثر فأكثر . وكلما رفضت اسرائيل الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني كلما تحملت مسؤولية أكبر في اطالة أمد أزمة الشرق الأوسط ، لأن جوهر هذه القضية يكمن في مشكلة الشعب الفلسطيني .

ان وفد بولندا قد درس بعناية فائقة تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، والوثائق الأخرى المتعلقة بقضية فلسطين . ان تقرير هذه اللجنة يستحق اهتماما خاصا ، وذلك لسهولته وايضاحه الدقيق لحقوق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وفي سيادته الوطنية ، وهو يساهم بشكل حاسم في تفهم المسألة المستمرة للشعب الفلسطيني والنزاع العربي الاسرائيلي ككل .

ان الحقائق المتعلقة بالقضية الفلسطينية معروفة بشكل جيد ، وقد تم شرحها مرة أخرى من خلال البيانات التي أدلت بها الوفود العربية والوفود الأخرى ، من خلال المناقشات التي جرت في اطار هذه الدورة .

نحن مقتنعون أن حلا شاملا ودائما في الشرق الأوسط لا يمكن تحقيقه الا على أساس القرارات ٢٤٢ ( ١٩٦٧ ) و ٣٣٨ ( ١٩٧٣ ) والقرارات الأخرى التي اتخذها مجلس الأمن والجمعية العامة . ان أي جهد آخر ، حتى اذا كان جهدا كبيرا ، سوف يكون دون جدوى اذا لم يهدف الى حل المشكلة الأساسية وهي انسحاب اسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧ ، والاعتراف بالحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ، ذلك الشعب الذي ما يزال محروما من حقوقه الأساسية في تقرير المصير ومن دولته المستقلة . ولن يكون هناك حل لمشكلة الشرق الأوسط دون التحقيق الكامل للتطلعات المشروعة للشعب العربي الفلسطيني والذي تمثله منظمة التحرير الفلسطينية .

ونظرا الى أن قضية فلسطين ذات طابع سياسي — ولا يجب أن ينظر اليها فقط في اطار الطابع الانساني كمشكلة لاجئين كما يراها البعض — فان وفد بلادى يود أن يركز اهتمامه على الاعتبارات السياسية وما تتضمنه هذه الاعتبارات .



ويجب علينا أن نؤكد على أن قضية فلسطين هي نتيجة للسياسة الاسرائيلية الشاملة ، القائمة على الاحتلال العسكري لأراضٍ احتلتها بعد أن قامت بعدوان ، وعلى اجراءات تهدف الى تعزيز هذا الاحتلال . وهناك حقيقة قائمة ، وهي أن اسرائيل تستمر في اللجوء الى اجراءات تعسفية وغير مشروعة في الأراضي العربية المحتلة . ورغم القرارات العديدة الصادرة عن مجلس الأمن وعن الجمعية العامة ، فإن اسرائيل ما تزال تستمر في سياستها المتعمدة التي تهدف الى تغييير المعالم السكانية للأراضي المحتلة وتهجير السكان العرب منها ، وازالة جميع مظاهر الوجود العربي وتدمير المنازل واقامة مستوطنات اسرائيلية جديدة .

وفي نهاية الشهر الماضي ، وبعد اسبوع من المناقشات ، فإن الجمعية العامة قد اعتمدت القرار ٣٢ / ٥ في ٢٨ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٧ المتعلق بالاجراءات الاسرائيلية الأخيرة غير المشروعة في الأراضي العربية المحتلة والتي تهدف الى تغيير الوضع القانوني والجغرافي والسكاني لهذه الأراضي .

ان هذه الاجراءات الاسرائيلية التي تهدف الى ضم الأراضي العربية ومصادرتها وطرد السكان العرب منها واقامة أماكن جديدة للمهاجرين اليهود ، تشكل انتهاكات صارخة للمبادئ الأساسية التي تنظم حماية السكان المدنيين في النزاعات المسلحة ، التي نصت عليها قرارات الجمعية العامة الصادرة في هذا الصدد ، والتي نصت عليها أيضا اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ بشأن حماية المدنيين في وقت الحرب .

ان قضية فلسطين تتعلق أساسا بالشعب الفلسطيني ككل اينما يعيش . انها قضية شعب يجب أن يمكن من ممارسة حقوقه المشروعة ، وأن يساهم في أية محاولة تتعلق بتحديد مصيره . ان وقد بلادى مقتنع بأن قضية فلسطين يجب أن تحل وفقا لقرارات الأمم المتحدة . وانني هنا أود أن أذكر بالقرارات ٣٢٣٦ (د-٢٩) في ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ و ٣٣٧٥ (د-٣٠) في ١٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ ، و ٢٠ / ٣١ في ٢٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٦ ، وهذه القرارات تعترف بأن الشعب الفلسطيني له الحق في التمتع بشكل متساو مع الشعوب الأخرى في حقه في تقرير المصير وذلك تمشيا مع ميثاق الأمم المتحدة ، وتعلن أن الاحترام الكامل لحقوق الشعب الفلسطيني هو أساس لا بد منه من أجل اقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط . ومن الضروري

الاعتراف بمشاركة الممثلين للشعب الفلسطيني في جميع الجهود التي تهدف الى اقامة سلام عادل ودائم في هذه المنطقة . ان منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني المعترف به من قبل الجميع ، ويجب أن تساهم في جميع الجهود والمفاوضات والمؤتمرات المتعلقة بالشرق الأوسط ، وذلك على قدم المساواة مع جميع الأطراف الأخرى .

ومن البديهي أيضا أن حل مشكلة القضية الفلسطينية لا يتم دون التوصل الى حل سياسي لمشكلة الشرق الاوسط . واننا نؤكد على أن كل محاولة تهدف الى التوصل الى حل للنزاع العربي الاسرائيلي ، يجب أن تتضمن التحقيق الكامل لحقوق الشعب الفلسطيني . ان نزاع الشرق الأوسط يجب أن يحل ، على أن تؤخذ في الاعتبار جميع أبعاده المعقدة ، وهي انسحاب اسرائيل من جميع الأراضي المحتلة ، والتحقيق الكامل للحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ، وضمان حق جميع دول المنطقة في الوجود المستقل والأمن .

ان الأمم المتحدة تحاول حل هذه القضية منذ ثلاثين عاما ، وان فشلها في ذلك يرجع الى عامل واحد ، وأعني به التحدي المستمر والموقف السلبي الكامل الذي تتخذه اسرائيل برفضها تطبيق قرارات الأمم المتحدة واستمرارها في عدم الأخذ في الاعتبار ، ارادة العرب وارادة الاسرة الدولية .

ان وفد بلادى يشارك الرأى القائل بأنه يجب اتخاذ اجراءات سريعة معينة من أجل تطبيق قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة . ونحن مقتنعون بقوة ، بأنه طالما أن حقوق الشعب العربي الفلسطيني لم تتحقق وان تطلعاته الشرعية لم تتحقق أيضا ، فلن يكون هناك استقرار في الشرق الأوسط .

ان أفضل طريقة للتوصل الى تسوية من هذا النوع هي اعادة استئناف مؤتمر جنيف للسلام بمشاركة جميع الأطراف المعنية في نزاع الشرق الأوسط ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية المعترف بها عالميا باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني .

ان وفد بولندا يعتقد بشدة أن البيان السوفياتي الأمريكي المشترك بشأن الشرق الأوسط والصادر في أول أكتوبر من هذا العام على جانب كبير من الأهمية ويخدم تماما مسألة عقد مؤتمر جنيف في وقت مكر .

ان وفد بولندا أعرب عدة مرات عن موقفه الثابت وتأييده للحل السلمي لأزمة الشرق الأوسط .

ان الطريق الأفضل لذلك هو مؤتمر السلام بمشاركة جميع الأطراف المعنية بما في ذلك ، وعلى قدم المساواة منظمة التحرير الفلسطينية .

أود أن أختتم بياني بالاعراب عن الاعتقاد الجازم لوفد بلادى بأن الانسحاب الاسرائيلي من جميع الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، والمحافظة على الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني في العودة الى وطنه ، وتقدير حقه في تقرير المصير ، سوف تساهم ليس فقط في رفاهية الشعب العربي الفلسطيني ، بل أيضا ستكون لصالح جميع دول المنطقة وللعالم أجمع .

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : أود أن أعلن ، قبل رفع الجلسة ، أن البلدان التالية انضمت الى مقدي مشروع القرارين بشأن قضية فلسطين يوم أمس : مشروع القرار A/32/L.39 ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، مدغشقر ، طديف ، والهند ؛ ومشروع القرار A/32/L.40 - الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، سرى لانكا ، مدغشقر ، والهند .

رفعت الجلسة الساعة ١١ / ٤٥